

الاضطرابات التي واجهت مالية مكة المكرمة في عهد السلطان مصطفى الثالث (1171 - 1188هـ / 1757 - 1774م)

باحث دكتوراه - قسم التاريخ - جامعة أم القرى
المملكة العربية السعودية

أ. أحمد محمد مجسن العامودي

المستخلص :

تتناول هذه الدراسة الاضطرابات التي واجهت مالية مكة المكرمة في عهد السلطان مصطفى الثالث الهدف الرئيسي من الدراسة تسليط الضوء على أبرز الاضطرابات التي واجهت مالية مكة المكرمة في عهد السلطان مصطفى الثالث ، فمن المعلوم أن مكة المكرمة خاصة والحجاز عامة ، كانت من المناطق التي كانت الدولة العثمانية تخصص لهم سنوياً مجموعة من الأموال سواء النقدية أو العينية ، ولذلك كانت ترسل هذه الأموال ليستلمها شريف مكة بصفته المسؤول عن المنطقة والحاكم الشرعي لها ، وقد ساهمت مجموعة من الظروف شكلت أحد أبرز الاضطرابات التي واجهت مالية مكة المكرمة ، لذلك كان لابد لنا من القاء الضوء على هذه الاضطرابات لتتعرف على حجم الصعاب التي كانت تواجه مالية مكة المكرمة طوال فترة عهد السلطان مصطفى الثالث . أما عن أهمية الموضوع فتكمن أهميته في أنه يلقي الضوء على فترة من فترات التاريخ الحديث وخصوصاً في منطقة الحجاز تحديداً في مكة المكرمة ، فلقد كانت الدولة العثمانية في كل سنة ترسل مخصصات مالية ترسل من إسطنبول ترسل هالي مكة المكرمة برفقة أمين الصرة ، تسجل فيها أسماء الذين خصصت لهم هذه الأموال ، ومن المرجح أن المكانة الدينية التي اعتلتها مكة المكرمة بصفتها قبلة المسلمين ومهوى افتدثهم شكل عامل رئيسي في جذب اهتمام العثمانيين وغيرهم من الشعوب لهذا البلاد المباركة ، كما تكمن أهمية الموضوع أيضاً عن معرفة أنواع الصعوبات التي واجهت المالية ، فبعض هذه الصعوبات سياسية ، وبعضها اقتصادية ، مهما تنوعت هذه الصعوبات الا انها تشترك جميعاً في انها كانت من الاضطرابات التي واجهت مالية مكة المكرمة وقد قسمت الدراسة إلى أربعة مواضيع رئيسية وفقاً للتالي: الأوضاع السياسية في مكة المكرمة. الأوضاع السياسية في مصر. الأزمات الاقتصادية والمتمثلة في عدد من النقاط أبرزها: فساد رجال المالية. فيضان النيل. زيادة الأسعار. الاضطرابات الأمنية في طريق الحج .

الكلمات المفتاحية : الاضطرابات ، مالية ، مكة المكرمة ، السلطان مصطفى الثالث

The Financial Troubles of Makkah during the Reign of Sultan

Mustafa III

(1757-1774 AD / 1171-1188 AH)

Ahmed Muhammad Mohsen Al-Amoudi

Abstract:

This study addresses the disturbances faced by the finances of Makkah during the reign of Sultan Mustafa III. The main objective of the study is to shed light on the most prominent disturbances encountered by the finances of Makkah during the reign of Sultan Mustafa III.

It is known that Makkah, especially the Hejaz region in general, was allocated annually by the Ottoman state a set of funds, whether in cash or in kind. Therefore, these funds were sent to be received by the Sharif of Makkah in his capacity as the responsible authority for the region and its legitimate ruler. A variety of circumstances contributed to form one of the most prominent disturbances faced by the finances of Makkah, so it was necessary for us to shed light on these disturbances in order to understand the extent of the challenges and difficulties which were facing the finances of Makkah throughout the reign of Sultan Mustafa III. As for the importance of the topic, it lies in shedding light on a period of modern history, especially in the region of the Hejaz, specifically in Makkah. The Ottoman state used to send financial allocations annually from Istanbul to Makkah, accompanied by the caravan supervisor, recording the names of those designated to receive these funds. It is likely that the religious status held by Makkah as the qibla for Muslims and the desire of their hearts played a major role in attracting the attention of the Ottomans and other peoples to this blessed land. The importance of the topic also lies in understanding the types of difficulties faced by the finances. Some of these difficulties were political, while others were economic. Despite the diversity of these difficulties and challenges, they all share in being disturbances encountered by the finances of Makkah. The study was divided into four main topics as follows: Political Situation in Makkah. Political Situation in Egypt. Economic Crises, including several points such as: Corruption of finance . officials. Nile flooding. Price increase. Security disturbances along the pilgrimage route.

Keywords: disturbances, finances, Makkah, Sultan Mustafa III.

المقدمة :

تتناول هذه الدراسة الاضطرابات التي واجهت مالية مكة المكرمة في عهد السلطان مصطفى الثالث، حيث قسمت إلى عدة أقسام ، الأول منها تناول الأوضاع السياسية في مكة المكرمة ، فمن المعلوم لدينا أن الاشراف وقع بينهم العديد من الخلافات بشأن منصب الامارة ، والذي بدوره أثر في الأوضاع الداخلية داخل البلاد أمنياً واقتصادياً ، حيث أثر في مخصصات مكة المكرمة المالية ، وذلك خلال مدة انشغال الأشراف في صراعاتهم بخصوص الشرافة، والثاني تناول الأوضاع السياسية في مصر ، فقد برزت سلطة المماليك بشكل واضح في ظل ضعف النفود العثماني والممثل في الولاية أمثال علي بك الكبير ، والذي ضرب لنا مثلاً في

التمرد والعصيان ضد سلطة الدولة العثمانية ، والثالث تناولت فيه الازمات الاقتصادية والتي تمثلت في فساد رجال المالية فلقد كان هناك عدد من الولاة والذين كانوا يعملون تحت إمرة العثمانيين ، يماطلون في دفع مستحقات بلاد الحرمين الشريفين ، ينكر بعضهم أخذ هذه المخصصات بل وصل بهم الأمر إلى حد التلاعب بأموال أهالي الحرمين الشريفين ، وهذا أثر في مخصصات مكة المكرمة خلال مدة الدراسة ، وكذلك فيضان النيل لعب دوراً بارزاً في طريق الحج فقد صاحب سوء الأحوال السياسية في مكة المكرمة أوفي مصر من بعض العربان والذين كانوا يشنون الغارات والهجمات على طريق قوافل الحج التي تأتي إلى مكة المكرمة خلال موسم الحج السنوي .

الأوضاع السياسية في مكة المكرمة:

شهدت مكة المكرمة خلال القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي وبالأخص خلال مدة الدراسة صراعات ومشكلات كثيرة فيما بين الأشراف أنفسهم والذين كانوا على غير وفاق تام فيما بينهم. إذ كان هذا الصراع يحدث بسبب منصب الشرافة أي إمارة مكة المكرمة. فقد لعب هذا المنصب دوراً رئيساً في مسرح الأحداث السياسية فيما بين الأشراف. وهذا شيء طبيعي فالشريف كانت كل السلطات بيده إضافة إلى كمية المخصصات الضخمة التي كان يحصل عليها الشريف من المخصصات السنوية للعثمانيين على بلاد الحرمين الشريفين.

فمن المعلوم لدينا أن ترشيح الشريف لمنصب الشرافة لا يتم إلا بعد أن يتشاور الأشراف فيما بينهم ويخرجوا برأي واحد ليتم بعدها تنصيب الشريف الذي وقع عليه هذا الاختيار، ولكن في بعض الأحيان كانت تحدث هناك بعض الاعتراضات من قبل بعض الأشراف على اختيار شخص معين للشرافة فلا يختارون هذا الشريف مما قد يؤدي إلى وقوع مشاكل لا حصر لها داخل أسرة الأشراف بسبب عدم الاتفاق على رأي واحد لتنصيب أي شريف⁽¹⁾. وشهدت مكة المكرمة خلال مدة الدراسة عدداً من التقلبات السياسية غير الصراع على شرافة مكة المكرمة، فمن ذلك ما جرى في أوائل شعبان لعام 1171هـ/ 12 أبريل 1758م حين أرسل والي مصر سعيد باشا بعض المجرمين المنفيين من مصر إلى مكة المكرمة، ولكن شريف مكة المكرمة أرسل إلى مقام السلطنة يطلب منها إجماع هؤلاء المجرمين والذين بدأت تظهر مشاكلهم بمكة المكرمة فبدأوا في إحداث نوع من الشغب داخل مكة المكرمة والاستيلاء على المواد الغذائية الخاصة بالأهالي ويبدو أن الأوضاع السياسية إبان تلك الفترة قد وصلت ببعض المنفيين أو المجرمين في إحداث مشاكل بالمنطقة مستغلين انشغال الأشراف بالإمارة، لذلك طلب الشريف إبعادهم نهائياً عن مكة المكرمة وفعلاً تم إجابة طلب الشريف مساعد والذي كان وقتها شريف مكة المكرمة وتم إرسالهم إلى صعيد مصر⁽²⁾. كان من عادة السلاطين العثمانيين في كل سنة أن يرسلوا للأشراف خلعة ثوب من السمور يرتديها الشريف مع موكب فاخر ورسمي يعد له مسبقاً الشريف في كل سنة وقد أوردت لنا بعض الوثائق عن موضوع الخلعة للشريف ومنها ما حدث في أواخر جمادى الآخر لعام 1172هـ/ 25 فبراير 1759م خطاب أرسله السلطان للشريف جاء فيه: « ... ولهذا أرسل إليكم سلطاننا خلعة ثوب سمور جالب للسرور من خواص الخلع الفاخرة والأكسية الزاهرة وقد عينا لإيصال الرسالة والخلعة إليكم، وعندما تصلكم بعون الله تعالى عليكم استقبالها بكمال مراسم التعظيم ..»⁽²⁾

من الوثيقة السابقة يظهر لنا أن العثمانيين كانوا يهتمون كثيراً بالأمر الرسمي مثل: تقليد الشريف

بالكسوة والبردة الخاصة به والتي كانت تأتي من إسطنبول، ويلحظ أيضاً أن العثمانيين في كثير من خطاباتهم لشريف مكة المكرمة ينوهون عليه بضرورة الاهتمام بهذه المراسم والإعداد الجيد لها والاحتفال بهذا الموكب المهيّب. ومن مظاهر الخلاف بين الأشراف والتي أثرت على الأوضاع السياسية بمكة المكرمة سلباً ما حدث في عهد الشريف مساعد بن سعيد حينما أخذت له البيعة فمن المعتاد أن يتشاور الأشراف فيما بينهم ليختاروا أحدهم على شرافة مكة المكرمة، ولكن ما حدث مع هذا الشريف أن مجموعة من الأشراف ينتمون إلى آل بركات امتنعوا عن مبايعته بالشرافة لأنهم كانوا يرغبون في ابن أخية الشريف محمد، حاول الشريف مساعد تهدئة الأوضاع معهم ولكن ابن أخيه استغل هذا الظرف وقبل بمبايعة آل بركات له بالشرافة، فنتج عن هذا الأمر أن نشبت حرب بين الشريف مساعد بن سعيد والشريف محمد بن عبدالله حيث كانت فيها الغلبة للشريف مساعد بن سعيد⁽³⁾. لفتت هذه الأوضاع السياسية السيئة بالمنطقة أنظار ولاة الحج إذ ازدادت مطامعهم بالحجاز، مستغلين تردي الوضع بالبلاد، فهذا مثلاً الأمير عبدالله باشا والي الشام وأمير الحج الشامي (1173هـ/1759م) يعقد اجتماعاً بمكة المكرمة يحضره عدد من الأشراف كان منهم الشريف مساعد بن سعيد وعدد من المسؤولين بالحرم الملكي الشريف وأعيان مكة المكرمة ومشايخها ويقرر أمام الكل عزل الشريف مساعد عن منصب شرافة مكة المكرمة. وتعيين أخيه الشريف جعفر على شرافة مكة المكرمة. بالطبع هذا القرار كانت له تبعات سياسية سيئة إذ بدأ الناس يحسون بالظلم والفساد من هذا الوالي، كذلك أثر هذا الأمر في الأفق من خلال ما قام به العريان بالاتفاق فيما بينهم إذ أوقدت نار الفتنة وأغلق العريان عيون الماء وغيروا مجاريها إلى محلات أخرى. لذلك عمل الشريف مساعد على ترضية البدو بتطبيب خاطرهم إما بالموعظة أو بالعطية من أجل سلامة الحجاج وقد تم ذلك في وثيقة مؤرخة في 25 جمادى الأولى لعام 1173هـ/13 يناير 1760م⁽⁴⁾.

لم ينتهي عهد الشريف مساعد بن سعيد من المشاكل وذلك خلال مدة حكمه بمكة المكرمة، حيث جذبت هذه المشاكل بعض أمراء الحج ليتدخلوا في الشؤون الداخلية لمكة المكرمة، فهذا مثلاً أمير الحج المصري كشكش حسين بك، وأمير الحج الشامي عبدالله باشا، حيث تم الاتفاق فيما بينهم على تنصيب الشريف مبارك بن محمد بن عبدالله على شرافة مكة المكرمة دون علم الشريف مساعد، مستغلين بذلك الظروف السياسية الصعبة التي تمر بها الحجاز وبالأخص مكة المكرمة إبان حكم الشريف مساعد (1165-1184هـ/1770-1751م)، وقد وصلت أخبار هذا التنصيب للشريف مساعد فما لبث أن أعد حملة عسكرية توجه فيها ضد الشريف مبارك كانت نتيجتها انتصار الشريف مساعد بن سعيد⁽⁵⁾. وخلال متابعة السلطان حول أحوال الشريف مساعد بن سعيد أظهرت عدت من الحقائق أن الشريف مساعد أخذ يتحايل على الدولة العثمانية ولا يثبت على عهده، ولإثبات صحة هذا الكلام يمكن لنا أن نقبس من إحدى هذه الوثائق ما يثبت كلامنا، فمن ذلك في 4 شوال لعام 1173هـ/16 مايو 1760م، معروض ورد من أحد مسؤولي السلطان حول التحري عن أحوال الشريف مساعد جاء فيه: «هذا معروض الداعي لكم ليكون معلوماً لسيدني صاحب العناية هذا ملخص الأخبار الواردة من معتمدكم المرسلين إلى مكة المكرمة وجدة، للبحث عن أحوال الشريف مساعد أمير مكة المكرمة الحالي والذي أُعيد إلى منصبه بأنه تبين من أطواره وأفعاله بأنه لا يثبت على عهده، ولا يعتمد على أقواله حيث أرسل الشريف مساعد من قبل رسولاً من عنده

إلى إسطنبول مع رسالة أوضح فيها بأنه مطيع ومنقاد للدولة العلية ولحضرة السلطان لطمأنة خاطر السلطان إلا أن أفعاله هنا تخالف ذلك، فقد أرسل أخيه الشريف أحمد إلى اليمن في أوائل جمادى الأولى، ولما رجع المذكور إلى مكة المكرمة في الثامن من شهر رجب تبين من أقوال الرجال القادمين من مكة المكرمة وجدة أنه أرسل الأموال الكثيرة مع أخيه أحمد إلى اليمن، حيث وزعها على مشايخ القبائل العربية، وكذلك وزع عليهم الخُلع من أجل قدومهم إلى مكة المكرمة في موسم الحج واستعدادهم للحرب... إلخ»^٥.

يتبين لنا من الوثيقة السابقة بأن الشريف مساعد بن سعيد كانت له صفة التحايل على الدولة العثمانية حيث كان يظهر الولاء والطاعة لهم بشكل ظاهري ولكن في الحقيقة غير ذلك وذلك من خلال الوثيقة السابقة والتي كشفت لنا عدم ثبوته على العهد والولاء للعثمانيين، وهذا ما جعل الدولة العثمانية تتقصى وبشكل مستمر عن أخباره لأن العثمانيين كان يهمهم أن يعيش المجتمع المكي آمن اقتصادياً وسياسياً. ومن المشاكل التي حدثت في عهد الشريف مساعد بن سعيد ما ظهر بينه وبين أخيه الشريف أحمد بن سعيد^٦. حيث كانت محور المشكلة بين الأخوين أحد العبيد الذين كان يخدم أحد المسؤولين وكان يسمى بمحمد الشامي، حيث تعرض هذا العبد للتعذيب فما كان من هذا العبد إلا أن طلب العون من الشريف أحمد والذي بدوره أحال موضوعه للشريف مساعد، الذي أعرض عنه ولم يعط أمر هذا العبد أي اهتمام، فغضب الشريف أحمد من تصرف أخيه فتواجه معه في إحدى المعارك التي انتهت بينهما بالصلح لاحقاً^٦. كان هناك بعض الأشراف يعتدون على الحجاج في مكة المكرمة لذلك في 28 ربيع الأول لعام 1176هـ/16 أكتوبر 1762م ورد أمر من السلطان لشريف مكة المكرمة يطلب فيه من الشريف بنفي أي شريف أو إصدار العقاب المناسب لهم في حالة اعتدائهم⁷ على الحجاج أو الاعتداء على عامة الناس وكان هؤلاء الأشراف يلجؤون لوالي الشام ليعفو عنهم مما يؤدي إلى زيادة طغيانهم وفسادهم لذلك كُتب لوالي الشام بعد السماع لهم^٨.

لقد كثرت مشكلات الأشراف خلال العهد العثماني من حيث كثرة توافدهم للأستانة وجنيهم المال بطرق غير مشروعة مستغلين أنهم من سلالة آل البيت، أضف إلى ذلك أنهم خرجوا من مكة المكرمة إلى إسطنبول دون إذن مسبق من أمير مكة المكرمة مما أفقدهم الصفة الرسمية لزيارتهم إلى الأستانة، وهذا ما حدث في أوائل جمادى الآخرة لعام 1179هـ/17 نوفمبر 1765م، حينما حضر مجموعة من أشراف مكة المكرمة عن طريق الشام ومصر من أجل طلب المال دون إذن من شريف مكة المكرمة الشريف مساعد بن سعيد. وقد كثرت الأشراف المشكوك في أمرهم هل هم من الأشراف أم لا إذ كانوا يقومون بجني المال بطرق غير مشروعة، لذلك أصدر السلطان أمراً للشريف مساعد منع أي شريف من الورد برأ أو بجرراً للأستانة دون إذن من الشريف^٩. ومن مظاهر الفتن أيضاً والتي ظلت مستمرة طيلة عهد الشريف مساعد بن سعيد ما وقع بينه وبين الشريف عبدالله بن الحسين^{١٠}، التي كان سببها الرئيس منصب الشرافة حيث رغب بها الشريف عبدالله فتواجه مع الشريف مساعد في إحدى المواجهات العسكرية التي حسمت لصالح الشريف مساعد، فما كان من الشريف عبدالله بن الحسين إلا أن لجأ إلى مصر التي كان بها علي بك الكبير^{١١}.

لجأ الشريف عبدالله إلى والي مصر وطلب منه المساعدة في استرداد منصب الشرافة، فأرسل السلطان

رسالة إلى شريف مكة المكرمة الشريف مساعد يشير إليه بعدم الامتثال أو الاستماع لمثل تلك الشائعات أو الأخذ بها: (وعليكم أن تهتموا بشؤون الحرمين الشريفين وشؤون الحجاج والزوار والتجار والعمل على راحتهم)، فكما نلاحظ هنا أن السلطان كان يريد تهدئة الأوضاع داخل البلاد حتى لا تقع فتنة داخل الحجاز وبالأخص بين الأشراف. وفي نفس الوقت لكي يمنع تدخل والي مصر علي بك الكبير في شؤون الحجاز الداخلية التي كان ورائها أحلام علي بك التوسعية لصالح إمارته بمصر إبان فترة الدراسة وقد كان هذا الخطاب في أوائل ربيع الآخر 1183هـ/6 أغسطس 1769م⁽¹²⁾.

انتهى عهد الشريف مساعد بعد وفاته سنة 1184هـ/1770م إذ انتقلت الإمارة إلى أخيه الشريف أحمد بن سعيد (1184-1195هـ/1781-1770م) ذكر الجبرتي ما وقع بين الشريف أحمد بن سعيد والشريف عبدالله بن حسين من ذوي بركات إذ لجأ هذا الأخير إلى والي مصر علي بك الكبير⁽¹³⁾ ليساعده في استرجاع حكمه بمكة المكرمة وبالطبع هذا الطلب كان الفرصة السانحة والتي كان ينتظرها هذا الوالي لتوسيع نفوذ حكمه وليس من أجل الأشراف فقط.

بعد هروب الشريف عبدالله لمصر لجأ إلى طلب المساعدة من واليها علي بك الكبير الذي وجدها فرصة ذهبية سنحت له، لكي يوسع نفوذه خارج مصر وعلى الفور استجاب هذا الوالي لطلب الشريف فأمر بتجهيز جيش كبير أرسل للحجاز عام 1183هـ/1769م تحت قيادة أحد قوادة يدعي محمد بك أبو الذهب، حيث كان لهذه الحملة هدفين: ظاهري وخفي، فالظاهري هو إعادة الشرعية لمكة المكرمة وذلك بتنصيب الشريف عبدالله على شرافتها، وأما الحقيقي فكان توسيع النفوذ المصري بالمنطقة والذي يترتب عليه تمويل تجارة مصر من الهند عبر ميناء جدة إلى السويس مباشرة، وفعلاً تمكن أبو الذهب من دخول مكة المكرمة وتنصيب الشريف عبدالله عليها بعد هروب الشريف أحمد بن سعيد منها بشكل مؤقت⁽¹⁴⁾.

وبعد انتقال الإمارة للشريف أحمد بن سعيد أخذ يواجه الأطماع المصرية من قبل هذا الوالي على الحجاز لتوسيع نفوذه، وهذا ما أكدته العديد من المصادر حول رغبة علي بك الكبير من توسيع نفوذه خارج مصر وقد وجد المخرج لذلك وهو أحد الأشراف الذي استنجد به ليساعده على استعادة حكمه⁽¹⁵⁾.

بعد دخول محمد أبو الذهب لمكة المكرمة حاول الشريف أحمد بن سعيد أن يقوم ببعض التدابير العسكرية حيث توجه للطائف لكي يحصل منها على دعم القبائل لتنضم معه في الجيش الذي سوف يواجه به أبو الذهب بمكة المكرمة، ولكن أبو الذهب بالحيلة أرسل مجموعة من جنوده يوهمون الشريف أحمد بن سعيد بأنهم من أتباعه بعدها علم أبو الذهب بمكان الشريف أحمد وتمكن من هزيمته والعودة لمصر وترك حسن بك شبكة⁽¹⁶⁾ على ولاية جدة⁽¹⁷⁾.

كانت عودة أبو الذهب لمصر فرصة سانحة للشريف أحمد بن سعيد لكي يستعيد حكمه الذي نهب منه من قبل أبو الذهب، حيث جمع الشريف أحمد قواته ودخل بهم مكة المكرمة ونودي له بالبيعة بين شوارعها، أما بالنسبة لوالي جدة حسين شبكة فطلب منه الشريف أحمد الاستسلام أو القتال فلم يستسلم، نتج عن ذلك أن قتل عدد من الأتراك وهرب بعدها الوالي حسين شبكة لمصر وقد لحق به الشريف عبدالله بن الحسين ومنها إلى اسطنبول حيث توفي بها سنة 1203هـ/1788م⁽¹⁸⁾. ويضيف أحمد دحلان بمكة المكرمة بعد دخول الشريف أحمد بن سعيد بجنوده لمكة المكرمة والذي يوضح لنا هنا مدى سوء الأحوال بمكة

المكرمة والتي كانت قد أصبحت ساحة معارك شكلت أحد العوائق أو الصعوبات التي واجهت مالية مكة المكرمة خلال مدة الدراسة أكمل دحلان قوله مشيراً لتلك الأحداث : «... لكن عسكر الشريف وجنوده لما دخلوا إلى جدة وملكوها في هذه الواقعة نهبوا أغلب دور أعيانها الكبار والحواصل التي فيها من أموال التجار وتركوا البندر خراباً بعد العمار، فنتج عن ذلك حصول غلاء بمكة المكرمة وجدة وبقية الأطراف واشتد الكرب على المسلمين لدرجة أن البادية في مدة الغلاء كانوا يأكلون الهرات ويشربون الدم واستمر الأمر هكذا إلى آخر السنة، ثم انحلت العقدة في سنة خمس وثمانين لما وردت الحبوب وازدحم الناس على شرائها لما نالهم من الجوع بمدة الغلاء حتى أنه أنفق إلى السوق خمسمائة إردب في يوم واحد وبيعت كلها، كما كثر بهذا العام قُطاع الطرق إلخ»⁰.

من خلال ما أورده دحلان حول ما خلفه دخول الشريف أحمد بن سعيد لمكة المكرمة يبدو لنا أن دخول الشريف أحمد كان وراءه الرغبة في الانتقام من أشرف آل بركات الذين كانوا معارضين له منذ البداية إضافة إلى أن مكة المكرمة قد تأثرت اقتصادياً من دخول الشريف أحمد بن سعيد حيث ارتفعت الأسعار ودب الغلاء بين أرجاء مكة المكرمة، وقد انجلت آثار هذا الغلاء بين السكان وخصوصاً البادية، أيضاً من الآثار التي نتجت عن دخول الشريف أحمد بهذه الطريقة هو تهافت الناس على شراء جميع أنواع الحبوب نتيجة ما نالهم من الجوع والتعب لدرجة أن هذه الحبوب بيعت كلها في يوم واحد حيث بلغ مقدارها 500 إردب. ولقد كثرت مشاكل الشريف أحمد بن سعيد ومنها تدخله في شؤون ولاية جدة، ويطلب رسوماً جمركية زائدة من التجار الذين كانوا يأتون إلى جدة مما أدى إلى إرهاب التجار، وعدم تحصيل أموال زائدة من التجار الذين يأتون إليها مما أدى إلى إرهابهم، لذلك وإزاء هذا الوضع المتردي رفع والي جدة وقتها عمر باشا هذا المعروض إلى مقام السلطنة لبحث وتحري هذا الموضوع، وقد جاء رد السلطنة بأن أصدر السلطان أمره للشريف أحمد بن سعيد بالتعامل بشكل جيد مع الوزير عمر باشا وألا تُطلب رسوم زائدة من التجار وتجنّب تأخير مرتبات الأشراف وقد تم ذلك في أواخر ربيع الآخر لعام 1187هـ/18 يوليو 1773م⁽¹⁹⁾. وظل الشريف أحمد بن سعيد على شرافة مكة المكرمة إلى أن انتزعها منه ابن أخيه الشريف سرور بن مساعد 1186هـ/1773م⁽²⁰⁾، وسبب ذلك أن الشريف أحمد بن سعيد أراد عزل الوزير يوسف قابل من وزارة جدة إذ كان هذا الوزير مقرباً من الشريف سرور، وحاولت الفرقة العسكرية التي أرسلها الشريف أحمد للقبض على الوزير المذكور لكن الشريف سرور منعهم من ذلك⁽²¹⁾. وبعدها جهز الشريف سرور كما أشار الفاسي جيشاً يوم السبت ثلاثة عشر من ذي القعدة سنة 1186هـ/1772م، وأدى ذلك إلى القتال بينهما في أكثر من خمس عشرة موقعة عسكرية حُسمت كلها لصالح الشريف سرور بن مساعد ونودي له بشوارع مكة المكرمة بمنصب الإمارة على مكة المكرمة⁽²²⁾.

من خلال استعراضنا السابق لصور الصراع المستمر بين الأشراف يتضح لنا هنا أن الأشراف كان مهمهم الأول والأخير الوصول إلى سدة الحكم أي منصب الشرافة ومن أجل هذا المنصب خاضوا العديد من الحروب والتي خلفت وراءها خسائر في الأرواح وكذلك في الأموال وقد كانت هذه الأوضاع السيئة بمكة المكرمة وقتها لها الأثر السلبي في مالية مكة المكرمة ولجوء التجار إلى التحايل على الناس، وأصبحت الدروب غير آمنة للحجاج المسافرين إلى مكة المكرمة. ولعلنا نستشهد ببعض الأمثلة التي تدل على انعدام الأمن في دروب

الحجاج المسافرين إلى مكة المكرمة والقادمين إما من مصر أو من الشام، حيث أرسل قضاة الحرمين الشريفين إلى شيخ الإسلام في 10 رجب لعام 1174هـ/14 فبراير 1761م عريضة بخصوص اعتداء قبيلة بني حرب على قوافل الحجيج، وكان رد شيخ الإسلام على هذه العريضة بقوله: «... لا شك أن هؤلاء شر البرية ... مرتدون خارجون عن الإسلام فيجرى عليهم ما شرع على المرتدين من أحكام ... إلخ»⁽²³⁾. فكما نلاحظ كان هذا أحد الأمثلة التي أظهرت لنا الآثار السلبية للأوضاع السياسية بمكة المكرمة آنذاك.

الأوضاع السياسية في مصر:

لم تكن الأوضاع السياسية في مصر بأحسن منها في الحجاز. فكما كانت الأوضاع السياسية بمكة المكرمة سيئة فقد كانت مصر مثلها في السوء داخل البلاد أو خارجها، فمن الداخل سيطر أمراء المماليك على الحكم مما أفقد الباشا العثماني بمصر أهميته كحاكم ولاية وأعطى ذلك نفوذاً أكبر للمماليك كما حصل مع علي بك الكبير، ومن الخارج الروس الذين أخذوا يطرقون أبواب الخطر على حدود الدولة العثمانية فقد كان الروس يحملون بالوصول للمياه الدافئة، حيث امتدت الحرب معهم ما بين عامي 1188-1182هـ/1768-1774م لذلك نجدهم خلال حروبهم مع العثمانيين لجأوا لأكثر من طريقة لإسقاط الدولة العثمانية، فقد كان يحكم روسيا في تلك المدة الإمبراطورة كاترين الثانية والتي اعتلت عرش روسيا منذ عام 1761م، لعل أبرز هذه الطرق التي لجأ إليها الروس لإسقاط الدولة العثمانية كانت إثارة بعض الولاة للثورة ضد الدولة العثمانية وقد وجد الروس ما يسعون من أجله من خلال الوالي علي بك الكبير والذي أعلن التمرد والانفصال عن الخلافة العثمانية مدعماً من روسيا وذلك عام 1183هـ/1769م⁽²⁴⁾.

لقد كانت النزاعات هي السمة الأكثر شيوعاً على أوضاع مصر الداخلية، بسبب الحرب التي خاضتها الدولة العثمانية مع الروس والتي كانت لها تداعيات سلبية على مصر، لعل أكبر دليل على ذلك بداية سيطرة المماليك على شؤون مصر الداخلية ومحاولة وصولهم إلى أعلى المناصب أبرزها منصب شيخ البلد⁽²⁵⁾ والذي زاد من قوة المماليك وسلطتهم بمصر فقد تمكن أحد هؤلاء المماليك من بسط سيطرته على شؤون البلاد وذلك بعد إعلان استقلاله بحكم مصر عن الدولة العثمانية، فبدأ علي بك الكبير يُذكر اسمه بخطب الجمعة وتضرب العملة باسمه وأخذ يقوي نفوذه مع بعض الزعماء أمثال الشيخ طاهر العمر والي عكا بالشام، وبدأ يفكر بالتوسع خارج مصر فنجدته يرسل حملات إلى اليمن وجدة ومكة المكرمة وسوريا بقيادة أحد مماليكه وهو محمد بك أبو الذهب فانتصرت جيوشه حتى وصلت دمشق واستولت عليها⁽²⁶⁾. ولقد شكل منصب شيخ البلد بمصر أحد المحاور الرئيسة والتي شكلت الأوضاع السياسية بالبلاد، فقد سعى لهذا المنصب العديد من الشخصيات نظراً لما يتمتع به شيخ البلد من صلاحيات تخوله لكي ينافس الوالي نفسه في شؤون المنطقة، ومن هؤلاء الولاة الذين سعوا للانفراد بهذا المنصب علي بك الكبير، الذي أخذ يتحين الفرص المناسبة له ليتقلد هذا المنصب ولكن مشيخة البلد كانت قد مرت بالعديد من القواد الذين تولوها منهم على سبيل المثال: رضوان كتخدا، وعبدالرحمن كخيا، وغيرهم وكما هو معهود عن علي بك الكبير في انتهاز الفرص حيث انحاز هذا الوالي إلى جانب الطرف الأقوى لكي يقوي نفوذه وسطوته ورغم كل العوائق التي واجهت علي بك الكبير من النفي بين مدن مصر المتعددة لكن علي بك وظف هذه الظروف لصالحه وجمع جنوده واستولى على الحكم بمصر⁽²⁷⁾. ويضاف إلى ذلك ضعف سلطة الباشا العثماني فقد كان لها الدور الأكبر لاستبداد الأمراء

المماليك وأدى ذلك إلى تدهور الأنظمة الداخلية للبلاد بمصر، وعلى رأسها الزراعة والتي كانت تمثل مورداً اقتصادياً مهماً فعن طريقها تمول مصر بلاد الحرمين الشريفين بالغلات الزراعية على مختلف أنواعها، فقد تحكّم الأمراء المماليك بالزراعة، وظهر ذلك جلياً من خلال التحكّم ببعض الأنظمة مثل نظام الالتزام⁽²⁸⁾ إذ سخر المماليك مثل هذه الأنظمة لصالحهم. فقد كانوا يجمعون من الفلاحين عوائد الأراضي مقدماً ثم يجمعونها أضعافاً مضاعفة فكان ذلك مصدر دعم للأمراء المماليك بسبب احتكارهم لنظام الالتزام، وأدى ذلك بدوره لهروب العديد من الفلاحين من أراضيهم، وأصبح على الفلاح أن يدفع ضريبة للملتزم عندما يتنازل عن أراضي الأثر لغيره أو لأولاده، وأما في صعيد مصر فلقد كانت قبائل الهوارة هي المسيطرة على الوضع، ولكن في عهد علي بك الكبير تم تدمير قوة القبائل البدوية وتم توزيع أراضيهم على ملتزمين من القاهرة⁽²⁹⁾. ويلحظ هنا أن علي بك الكبير أخذ يستغل فرصة انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع الروس خلال القرن الثامن عشر الميلادي، فأخذ يتحالف مع الدول التي بينها وبين العثمانيين عداوة فمن ذلك استخدم مثلاً تاجراً إيطالياً اسمه "روستي" عقد له معاهدة سلمية مع البندقين على أن يكونوا حلفاء، ثم عهد إلى رجل أرمني اسمه "يعقوب" أن يستطلع من الكونت "إلكسيس أورلوف" قائد القوات الروسية في البحرين (المتوسط والأسود) من عقد معاهدة دفاعية هجومية مع قيصة الروس "كاترينا الثانية" فأجابته الكونت بالإيجاب⁽³⁰⁾.

من الواضح هنا أن علي بك الكبير كان عازماً على الانفراد بالسلطة وقد ظهر ذلك جلياً من خلال التحركات السرية التي قام بها هذا الوالي إذ وصل به الأمر للتحالف مع أشد أعداء العثمانيين الروس، ومن ثم انعكست هذه الحالة التي وصلت إليها البلاد بمصر فزادت الاضطرابات من الناحية السياسية والفتن الداخلية التي كان سببها الرئيسي استبداد الأمراء المماليك بسلطتهم بمصر على حساب العثمانيين والذين كانت لهم السيادة الاسمية فقط. وتأكيداً على حالة عدم الاستقرار السياسي الذي حل بمصر خلال القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، فقط اضطربت الأحوال بمصر من الداخل، بالطبع هذا انعكس سلباً على مالية مكة المكرمة خلال مدة البحث. إذ لم تجد الإدارة المصرية ما ترسله لأهل الحجاز من أموال إلا بعد فرض ضرائب على بعض المدن المصرية مما نتج عنه تضرر العديد من سكانها بسبب هذا الأمر⁽³¹⁾.

لقد ضرب لنا علي بك الكبير مثلاً للولاة الخارجين عن طاعة الدولة العثمانية، حيث استغل الظروف السياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في صراعها مع الروس لبسط النفوذ والسيطرة على العالم الإسلامي، لكن يبدو أن هذه السيطرة والاستبداد لم تدم طويلاً في ظل وجود منافس قوي لعلي بك وهو أحد أشهر قواده محمد بك أبو الذهب، ففي عام 1187هـ/1773م وقعت معركة بين الاثنين وهي معركة الصالحية إذ نجد أن علي بك الكبير حاول الحصول على دعم بعض أمراء المناطق المجاورة له مثل أمير الشام ظاهر العمر في محاربة خصمه أبو الذهب وفعلاً تقابل الجيشان بالصالحية حيث وقع قتال عنيف نتج عنه انتصار أبو الذهب بالمعركة واصابة علي بك الكبير بالعديد من الجراح مات متأثراً بها⁽³²⁾.

الاضطرابات الاقتصادية:

أ - فساد رجال المالية:

شكلت الأزمات الاقتصادية إحدى الصعوبات التي واجهت مالية مكة المكرمة في تلك الحقبة إذ أثرت هذه الأزمات الاقتصادية في مخصصات الحرمين الشريفين وأدت إلى التقليل من كمية المخصصات

وكذلك التأخير في وصول هذه المخصصات عن وقتها إلى بلاد الحرمين الشريفين، لعل ذلك مرده كله لأسباب وهي فساد رجال المالية وفيضان النيل وزيادة الأسعار كل تلك الأسباب شكلت الأزمات الاقتصادية التي واجهت مالية مكة المكرمة في عهد السلطان مصطفى الثالث خلال مدة الدراسة وسوف نستعرضها خلال هذا المبحث.

تردت الأحوال المالية بمصر وانعكست سلبياً على مخصصات الحرمين الشريفين، إذ كانت تُرسل من مصر بشكل دائم كما هو معروف، فمنذ القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي كانت عملية جمع العوائد من الفلاحين تتم عن طريق وكلاء يسمون (الأمناء) يتحصلون على رواتب سنوية ثابتة من الخزانة الأميرية، ولقد كان هذا النظام فعالاً لأن العاملين عليه لم تكن لهم أي نوع من الأطماع مهما كانت كمية العوائد التي يجمعونها في تلك الفترة، لكن مع بداية القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر/الميلادي بدأت سلطة الباشا العثماني تضعف بمصر مما أدى إلى سيطرة نفوذ الأمراء المماليك بمصر ومن ثم أدى إلى ظهور العديد من الأنظمة والتي سيرها المماليك لخدمة مصالحهم الشخصية والتي أدت بدورها إلى ضعف الاقتصاد بالبلاد، كما حدث في نظام الالتزام والذي وظفه الأمراء المماليك لصالحهم، وقد أثر ذلك بدوره في مخصصات الحرمين الشريفين خلال مدة الدراسة⁽³³⁾.

كانت الدولة العثمانية تتابع ولاتها في الحجاز وبالأخص في جدة حيث كانت هذه الولاية تنفرد عن غيرها من الولايات بوجود ميناء جدة الذي كانت تحصل منه الدولة العثمانية على العديد من الأموال تخصصها لصالح أهالي مكة المكرمة، فعلى سبيل المثال كلفت الدولة العثمانية أحد موظفيها يدعى عثمان آغا المباشر⁽³⁴⁾ المسؤول المالي ليتابع تحصيل مجموعة من الأموال التي كانت في عهدة بعض الولاة من أمثال: والي جدة الوزير سعد الدين باشا، فقد أشارت إحدى هذه الوثائق حول موضوع التحصيل المالي لهذا الوزير حيث بلغت مدتها التحصيلية ما قدره ثمانية أشهر من المعاشات بلغت ما قدره 99.925 قرش أضيفت للمبلغ السابق مبالغ من محلل المتوفين بلا وارث أضيفت لهذه المعاشات ووزعت كالتالي: أولاً: تركة المتوفى السيد خليل رقم 10.000 قرش، ثانياً: نائلي عبدالله باشا 8.000 قرش، وبعد جمع هذه المبالغ من محلل المتوفين ومبلغ المعاشات الأساسي بلغ المجموع ما قدره 117.925 قرش، رفع المباشر هذه الأموال إلى والي جدة ليتقيد ما جاء بها، وأرسل صورة من هذا الخطاب إلى الدولة العثمانية نزل منها المباشر مبلغ 8.000 قرش من عهدة هذا الوالي فأصبح المبلغ المطلوب منه قدره 109.925 قرش. بالطبع كان لهذه الأموال سعر معين سواء في سعر الصرف في مكة المكرمة أو في إسطنبول، فمكة المكرمة بلغت ما قدره 109.925 قرش، وسعر إسطنبول بلغ 70.995 قرش⁽³⁵⁾، إذاً من الواضح لدينا هنا ومن خلال هذه الأموال بأن هناك متابعة دقيقة من قبل موظفي الدولة لتحصيل هذه الأموال في ذمة هؤلاء الولاة فهذه الأموال حق عام لأهالي مكة المكرمة خصصتها لهم الدولة العثمانية.

إذاً ومن خلال ما سبق يتضح لنا وبجلاء أن هناك أموال كثيرة كانت في ذمة ولاية جدة، حيث كانت هذه الأموال مخصصة لمعاشات أهالي مكة المكرمة وذلك خلال فترة الدراسة وصلت إلى 117.925 قرش، ويعتبر هذا المبلغ مرتفع وسوف يستفيد منه أهالي مكة المكرمة في معاشاتهم التي خصصتها لهم الدولة من خزينتها، بالطبع مثل هذه المبالغ الضخمة تأخر وصولها شكل أحد العوائق الاقتصادية التي واجهت مالية

مكة المكرمة. ومن صور الفساد من بعض الموظفين الذين كان يتم تعيينهم على بعض المرافق، فمثلاً أرادت الدولة العثمانية تطهير وتنظيف المجاري المائية لعين حنين وعرقات بمكة المكرمة وعينت شاباً يدير مياه العيون، ولكن الذي حدث أن الشاب المسئول عن إدارة العين بدأ يتلاعب على هواه، فيصرف الماء على بساتين وأراضي هذا وذاك، لذلك جاءت التعليمات بطرد هذا الشاب لأن هذه المجاري المائية تعتبر من الأملاك الأميرية التي ينبغي أن تكون إدارته جيدة وبشكل أفضل، وعليه يجب تعيين مسؤول عن هذه المجاري باختيار أعيان وكبار الأهالي في مكة المكرمة، ثم يتم إعداد كشف بمفردات المصاريف اللازمة لتطهيرها وإرساله إلى إسطنبول ليمت تسجيله في دائرة الباش محاسبة، وكان ذلك في أوائل جمادى الأولى لعام 1172هـ/2 يناير 1759م⁽³⁶⁾. وثمة ظاهرة لدى بعض الولاة ألا وهي المماطلة في إرسال مخصصات الحرمين الشريفين إلى مستحقيها من الأهالي، فقد أفادت إحدى الوثائق العثمانية أن أهالي الحرمين الشريفين لم يتسلموا أموالهم لمدة تراوحت من سنة إلى سنتين، والسبب وراء ذلك يعود إلى تأخر الولاة في تسليم هذه الأموال إلى أمناء الصرة لكي يسلموها لأصحابها على الوجه المعتاد، لذلك نجد أن السلطان في أواسط جمادى الآخرة لعام 1175هـ/9 يناير 1762م وجه خطابه إلى والي الشام عثمان باشا وضح له فيه أن عامة الناس ببلاد الحرمين الشريفين يعيشون على هذه المخصصات وتأخيرها يسبب لهم التعب والشقاء، لذلك نجد أن السلطان أوصى بضرورة تسليمها لأمناء الصرة لكي يعجلوا في توزيع الأموال لمستحقيها⁽³⁷⁾. واستمر الولاة يؤخرون أموال أهالي الحرمين الشريفين ففي 15 من شهر رجب من السنة نفسها في 8 فبراير 1762م أرسل أهالي الحرمين الشريفين عريضة لمقام السلطنة يوضحون فيه لمقامه تأخير وصول مخصصاتهم المالية المعتادة لهم من الصرة السنوية، فقد وردت هذه الشكوى ضد ولاة الشام⁽³⁸⁾، وهذا يؤكد لنا هنا أن هؤلاء الولاة سواءً أكانوا في الشام أو في مصر قد استغلوا الظروف التي مرت بها الدولة العثمانية فنجدهم يوظفون إيرادات الدولة لصالحهم دون الالتفات لعامة الناس من أهالي الحرمين الشريفين، إذ كانت المماطلة والتأخير في إيصال هذه الأموال خير دليل على فسادهم إدارياً. وقد كان يحدث أحياناً نوع من الاحتكاك بين الولاة أنفسهم في جدة محاولة منهم للتسابق والسيطرة على أموال الجمرک والذي يعد أحد أشهر مصادر دخل مالية مكة المكرمة وقتها، فعلى سبل المثال حدث في 28 ربيع الأول لعام 1176هـ/15 نوفمبر 1762م حينما تودعت لهذا الميناء ثلاث سفن، تاهت سفينتان بالبحر وبقيت سفينة واحدة جاءت من إحدى مناطق الهند تسمى (سوارات) وقد قام والي جدة وقتها مصطفى باشا بأخذ محصول هذه السفينة ووزع رواتب أهالي الحرمين الشريفين لأربعة أشهر، وحينما عين والي الجديد على جدة علي باشا رغب في تحصيل جمرک السفينة فطلب من الدولة إصدار أمراً لمنع تدخل علي باشا في هذا الموضوع⁽³⁹⁾.

أيضاً من أوجه فساد رجال المالية والذي كان متفشياً بين الولاة فهذا والي علي بك الكبير والذي تم في عهده تخصيص مال من والي مصر أي الأموال التي تؤخذ من أهل الكتاب والتي بلغت 40.000 قرش خصصت لمصاريف عين ماء حنين والتي تعتبر إحدى المصادر المهمة والتي تمد عن طريقها مكة المكرمة بالمياه، وسلمت بيد هذا والي من قبل والي السابق كنتخذاً محمد باشا، وقد كانت المشكلة تكمن في أن علي بك لم يصرف المبلغ في محله ولم يعط المبلغ إلى ممثل الدولة العثمانية الشريف عثمان أفندي لذلك وصلت أخبار هذا والي لمقام السلطان لينظر في شأنه وقد تم ذلك في 13 رمضان لعام 1178هـ/5 مارس 1765م⁽⁴⁰⁾.

تأخير أموال أهالي مكة المكرمة من قبل الوالي علي بك الكبير أوردتها إحدى الوثائق عن السنة نفسها التي ذكرت سابقاً إذ خصصت الدولة كما أشرنا سابقاً مبلغ 40.000 قرش لترميم عين حُنين والتابعة للمجاري المائية بمكة المكرمة وأنكر علي بك أخذ هذا المبلغ ولكن بعد النصح الذي قدم لعلي بك وتذكيره بقوة الدولة العثمانية أوضح أنه سوف يدفع المبلغ على أقساط حتى ينتهي المبلغ الذي عليه⁽⁴¹⁾. ومن أوجه فساد رجال المالية أيضاً ما حدث من والي مصر حمزة باشا الذي أخذ يتلاعب بسعر صرف العملة لصالحه، فكما هو معروف أن مصر في كل سنة ترسل مخصصات الحرمين الشريفين مع أمناء الصرة بواسطة قافلة الحج المصرية، وقد وصلت الأخبار إلى مقام السلطنة أن هذا الوزير يأخذ زيادة عشرة بارات على كل قطعة ذهبية ظلماً على أصحاب الصرة، لذلك صدرت الأوامر من السلطنة بعدم التقصير والإهمال في هذه المصلحة الخيرية وكانت التعليمات واضحة من السلطنة تجلت في القبض بسعر الصرف الرائج في إسطنبول وتسليمه لأمير الحج المصري والذي يقوم بدوره بتسليمها إلى أمير مكة المكرمة وتصرف على مستحقيها مع عدم أخذ زيادة على سعر الصرف وقد تم هذا الأمر في أواخر رمضان لعام 1179هـ/1765م⁽⁴²⁾. وفي 22 من شهر ذي الحجة لعام 1187هـ/5 مارس 1774م رفع مجموعة من أهالي مكة المكرمة ممثلين في خطباء ومجاورون ومؤذنين وحراس المسجد الحرام بكل طوائفهم معروفاً لمقام السلطنة بخصوص قيام الوالي على جدة عمر باشا بقطع علوفاتهم⁽⁴³⁾ المخصصة لهم من مصر والتي تأتي إلى هذا الميناء في كل سنة، وطلبوا من أمير مكة المكرمة وقتها الشريف سرور بن مساعد أن يساعده في استرجاع علوفاتهم من هذا الوالي، حيث حاول الشريف ردع هذا الوالي عما يقوم به بقطع المخصصات عن المحتاجين إليها من أهالي مكة المكرمة بالطبع أجابت الدولة العثمانية نداءهم وعُزل هذا الوالي وعين والي آخر بدلاً منه⁽⁴⁴⁾.

إدأً من خلال ما مر بنا من أوجه الفساد لرجال المالية يتضح لنا أن الفساد كان متفشياً في أنحاء البلاد ولم يكن له رادع قوي وقد كان هذا أمراً واقعياً بسبب انشغال الدولة العثمانية في حربها المستمرة مع أعدائها الروس بالخارج والمشكلات والفتن بداخلها خلال مدة الدراسة.

ب - فيضان النيل:

كان فيضان النيل أحد العوائق الاقتصادية التي واجهت التزامات مصر تجارة مكة المكرمة خلال فترة البحث ولكن لهذا النهر له مكانة عالية بين المصريين، فقد اتفق العديد من العلماء على أن نهر النيل يعتبر من أفضل الأنهار على الأرض نظراً لما ينتج عنه من منفعة عامة لكل المصريين وبالتحديد في محاصيلهم الزراعية⁽⁴⁵⁾.

من الواضح لدينا هنا أن لنهر النيل خصال جيدة من الناحية الاقتصادية كون هذا النهر يسهم وبشكل بارز في انتشار الزراعة بالمناطق المجاورة له والموجودة على ضفافه، ومن هنا تأتي أهميته بتنوع المحاصيل الزراعية سيؤدي إلى زيادة الغلال بمختلف أنواعها والمرسلة سنوياً إلى بلاد الحرمين الشريفين. أشهر المصادر التي كتبت عن فيضان النيل والنتائج التي تترتب على فيضانه كان أحمد شلبي عبدالغني، فقد كانت هناك أسباب طبيعية تتعلق بكميات المياه بهذا النهر أشار إليها المصدر إذ قال: " لقد كانت مياه النيل في بعض السنوات لا تصل إلى منسوبها المعتاد والذي يُعرف عند المصريين بوفاء النيل، فينتج عن ذلك أن الأراضي الزراعية لا تسقى ويحدث جفاف في هذه الأراضي، ومن ثم يترتب عليه غلاء في الأسعار

بالخصوص الحبوب بجميع أنواعها، إذ نجد أن التجار كانوا يستغلون هذا الغلاء لصالحهم، فمثلاً في عهد علي باشا السلحدار (1013-1010هـ/1604-1601م)⁴⁶ حاول أن يبيع قمح العنبر الشريف إلى الإفرنج في الجلود على هيئة البهار، قام العسكر ضده، وقالوا كيف تبيع القمح للإفرنج بستين فضة، وكذلك القمح تم بيعه بستة وثلاثين نصف فضة، وتكررت هذه الظاهرة في عهد أحمد باشا (1024-1027هـ/1615-1618م) فبيع الإردب الحنطة بثمانية قروش والشعير بمائة وعشرين نصف فضة، وفي عامي (1107-1023هـ/1614-1695م) اشتد الغلاء للأسعار لدرجة أن الناس باعوا أولادهم، وهجروا بلادهم نتيجة لهذا الغلاء إذ إن كاشك محمد قد هدد الأمراء والكياليين والرؤساء الذين يتاجرون في الغلال، إن باعوا الغلال بأكثر من السعر المحدد لها، وكان إذا جاء الغلاء تغلوا الحنطة إلا في ثاني سنة⁽⁴⁶⁾.

من الواضح لدينا هنا أن فيضان النيل في مصر يترك آثار اقتصادية سيئة على عامة البلاد، ولقد كان الضرر الذي يخلفه هذا الفيضان تتضرر به المساحات المزروعة التي كانت تعتمد بشكل رئيس على ري أراضيها من مياه هذا النهر مما ينتج عنه حدوث الغلاء بشكل واضح في البلاد خصوصاً بين تجار الحبوب بمصر الذين كانوا يوظفون هذا الغلاء لصالحهم بالتحكم بالأسعار التي تناسبهم. وأكمل أحمد شلبي عبدالغني قوله حول انخفاض مياه النيل: " لما اشتدت وطأة الأزمة على الفقراء اجتمعوا وطلعوا إلى الديوان يشكون ما حل بهم صاحوا ونادوا: متنا من الجوع وشدة الغلاء لكن لم يجدوا صدى لصيحاتهم، رجموا بالحجارة الديوان فطردهم الوالي، فنزلوا إلى الرميلة فنهبوا جميع الغلال وكسروا الحواصل ونهبوا ما كان فيها من قمح وفول وشعير. وكانت هذه الفعلة ابتداء الغلاء في جميع المأكولات، واستمرت الزيادة إلى أن بيع القمح بستمائة فضة للإردب والفول بخمسمائة فضة، والشعير بأربعمائة فضة، والرز بثمانمائة فضة. واللحم الضأن بخمسة أنصاف الرطل ... وصار الفقراء يتخطفون الخبز من الأسواق والعجين وهو رايح، وقد عجز الأمراء والماليك عن تسديد الأموال الأميرية المتبقية طرفهم، واستقبل الأهالي إسماعيل باشا⁽⁴⁷⁾ بالبكاء، سأل الأمير عن سبب هذه الحالة التي ألمت بالبلاد، وبناءً عليه أمر الأمير على إثر ذلك بتوزيع المعتمدين على القادرين، وتذكر الكتابات المعاصرة أن هذه الضائقة استمرت حتى أوفى النيل ورويت الأرض وزرعت جميعها في العام التالي⁽⁴⁸⁾.

ج - زيادة الأسعار:

مثلت زيادة الأسعار إحدى الأزمات الاقتصادية التي واجهت مالية مكة المكرمة في عهد السلطان مصطفى الثالث (1187-1171هـ/1773-1757م)، وقد ظهر ذلك من خلال التلاعب بالعملة بمصر في العهد العثماني، وبالتحديد منذ عهد علي باشا الصوفي حين تم خلط العملة بالنحاس إذ أمر هذا الباشا دار الضرب بأن تخلط المائة درهم ثلاثين درهماً نحاساً، فثقل الأمر، وأدى ذلك إلى نفور الناس وازدياد السرقة من اللصوص والمفسدين بالأراضي، ومن ثم أثر هذا في السوق المحلي إذ أدى إلى ارتباك الأسعار وكساد السلع، مما نتج عنه بعد ذلك توالي عمليات الغش للعملة، فنذكر منها ما حدث في عهد الوالي قرا محمد باشا إذ انتشر في القاهرة الفضة والنحاس، فصار النصف المختوم لا يوجد ولا يتعامل به، يأخذه اليهود ويقطعوه أربعة أنصاف، ويصرف حتى إن الشريف الحميد صار بمائة وخمسين، والبندق بمائتين، والريال بسبعين، بالطبع تردي هذه الأموال دفع الأهالي بالتوجه لعلماء الأزهر وبلغوا بشكوى الناس، فتم رفع الشكوى

للدويان للنظر بشأنها ونتج عن ذلك أنهم بدأوا يقطعون فضة جديدة وتوزع على المصارف وينادي بإبطال المتصافي أصلاً وأن من معه هذه العملة يبدلها عند الدويان وزنها فضة من دار الضرب للعملة، لذلك نجد أن الدولة، من خلال ولايتها بمصر، بادروا بإيجاد حل لهذه المشكلة، فبدأت عمليات التفتيش بالأسواق وعلى رأس هذه العمليات آغا⁰ مستحفظان لتفقد الدراهم وتحرير الأبطال والمناداة على الأسعار المقررة، فمن وجدوه يبيع على خلاف هذه الأسعار، تم معاقبته بشدة ربما أدت إلى الموت⁰.

من الطبيعي أن الغش بالعملة يؤدي إلى ضعف ما ترسله مصر من معونات إلى بلاد الحجاز عامّة ومكة المكرمة خاصة، فانخفاض قيمة العملة يؤدي إلى انتشار الغلاء بين الناس وبالتالي انخفاض واضح في مخصصات مكة المكرمة من أموال مصر التي كانت ترسل بشكل دائم⁽⁴⁹⁾.

أشارت إحدى الوثائق بالأرشيف العثماني إلى موضوع زيادة الأسعار، ففي أواخر رمضان لعام 1179هـ/10 مارس 1766م ورد لدى مسامع السلطان بأن هناك أحد ولاته على مصر يدعى حمزة باشا⁽⁵⁰⁾ يأخذ زيادة في أسعار مخصصات الحرمين الشريفين، وعلى الفور أرسل السلطان رسالة شديدة اللهجة إلى هذا الوالي: ((في كل سنة يتم إرسال الصرة بيد أمير الحج المصري، وقد بلغ مسامعنا أن ذلك يتم جبراً بزيادة عشرة بارة على كل قطعة ذهبية ظلماً على أصحاب الصرة، فتم إرسال الأمر الشريف بعد المشاورة مع ناظر الأوقاف الذي أوصى بعدم الظلم من أمير الحج في أثناء توزيع الصرة على أصحابها، إلخ...))⁽⁵¹⁾.

من الوثيقة السابقة يتضح لنا وبجلاء مدى حرص العثمانيين على الدوام بعدم زيادة الأسعار أو التلاعب بها وقد دل على ذلك الخطابات المستمرة من قبل السلطنة العثمانية لولاتها على الأقطار العربية لأن هذا التلاعب سوف يؤثر بشكل سلبي على مخصصات مالية مكة المكرمة والمشار إليها خلال مدة البحث لذلك طالب العثمانيون ولاتهم بعدم أخذ أي مبلغ زائد عن سعر الصرف المنتشر وقتها حتى لا يقع الضرر على الناس.

الاضطرابات الأمنية في طريق الحج:

لقد كان للعربان دوراً بارزاً في أحداث الفتح العثماني لمصر 923هـ/1517م، نظراً لما يتمتع به هؤلاء العربان من قوة خصوصاً وقت القتال، فمثلاً نجدهم قد وقفوا لجانب السلطان المملوكي طومان باي ضد العثمانيين ونكلوا بالعديد منهم لذلك نجد أن العثمانيون حرصوا على استمالتهم لصالحهم اتقاء لشدهم فنجدهم يسندون لهم العديد من الوظائف لتشغلهم عن إثارة الشعب داخل مصر، وخلال مدة الدراسة كان للعربان دوراً سلبياً كونهم يشكلون أحد العوائق أمام مالية مكة المكرمة لاعتراضهم للعديد من قوافل الحج وقيامهم بأعمال السلب والنهب وأحياناً القتل إذا لزم ذلك⁽⁵²⁾.

كانت العلاقات بين مصر والحجاز طيبة، فقد كان المصريون يرون أن الحجاز بلاد الحرمين الشريفين، فأصبح هناك أشبه ما يكون برابط ديني روحاني يربطهم بالأماكن المقدسة، ولكن كانت هناك بعض القبائل البدوية في الطريق بين الحجاز ومصر كانت تثير المشكلات والقتال، وذلك بكثرة الاعتداءات على قوافل الحجيج على بلاد الحرمين الشريفين في تلك الحقبة، فعلى مدى التاريخ العثماني كانت هذه القبائل قادرة على السلب والنهب ولها قوة وخاصة كلما تقدم الركب المصري نحو الحجاز. العياشي حول عرب الحجاز قوله: " فأعراب الحجاز لا تنالهم الأحكام الشرعية من ناحية والي الحرمين الشريفين " وأكمل العياشي قوله:

” أن أكثرهم عرب جفاة ليس لهم دين ولا مذهب، جلهم لا يعرف صلاة ولا صوماً وقل أن تجد أحدهم يحس شيئاً من رسوم الشريعة الظاهرة من صلاة وصيام إلا القليل“، ويذكر أيضاً: ” الدافع وراء تلك العمليات من العربان كانت أولاً بهدف قطع الطريق والحصول على أموال ومؤون وذخائر قافلة الحاج، ولما دفعوا للأعراب مالا كثيراً نحو مائة ألف بعد ما انتهت من ركبهم، ويقول أيضاً: من دوافعهم الانتقام والثأر فمثلاً عند عسفان وجدنا الأعراب تهيأوا لمحاربة الأمير المصري لشأن بينهما وبعثوا إلينا لما نزلنا رسولا وهم بالجبل“⁽⁵³⁾.

يظهر لنا هنا أن العربان بالحجاز كانوا وبشكل مستمر يقومون بإثارة المشاكل والفتن الداخلية بتعدياتهم المستمرة على قوافل الحج القادمة إما من مصر أو الشام، وكان هذا طبيعياً فهذه القبائل تجد في أعمال قطع الطريق الوسيلة الوحيدة لجني المال والحصول على السلاح والمؤون المختلفة من قوافل الحج وقتها.

ويجدد بنا أن نشير هنا إلى أن الدولة العثمانية كانت تخصص بعض الأموال للفرق العسكرية التي كانت تحافظ على أمن الحجيج من اعتداءات البدو ومن ذلك راتب سردار مستحفظان والذي خصص له مبلغ 160 بارة⁽⁵⁴⁾. ولقد كانت هناك كتائب تحافظ على أمن الحج أيضاً تسمى بـ (بلوكات محافظين حجاج) خصص لها 5.120 بارة⁽⁵⁴⁾، ولقد كانت هناك فرق للعسكر تسمى بعسكر المتفرقة داخل مكة المكرمة لحماية الناس، خصص لهم 4.320 بارة، لعدد ثلاثة أفراد⁽⁵⁵⁾. أما عن العربان الذي كانوا محور الحديث بهذا المبحث فكما نعلم فلقد كانوا يعيشون على ما تخصصه لهم الدولة العثمانية من مخصصات مالية لكي تتقي شهرم ولكي يحمي بذلك قوافل الحج من اعتداءاتهم المتكررة عليهم فمن ذلك أنه خصص لأصحاب درك بين النصرين 1.600 بارة وأصحاب عجرود وسطح العقبة 8.200 بارة وأصحاب درك اسطبل عنتر 2.000 بارة، وأصحاب درك منزل عقبة 5000 بارة⁽⁵⁶⁾، ومن السردار جماعة التفكيجان والتي خصص لها 1.770 بارة⁽⁵⁷⁾، وكذلك العسكر بداخل مكة المكرمة فقد كان هناك عسكر المعلى وقد خصص لها 4.860 بارة⁽⁵⁸⁾. ولقد كانت الدولة العثمانية ترسل خطابات تشريعية إلى أمير مكة المكرمة بشكل سنوي يتضمن عدة أمور منها الاعتراف بشرافة شريف مكة المكرمة، والاهتمام بالحجاج بتوفير الخدمات لهم، وكذلك الخلع والكسوة الزاهرة من السمور الخديوية التي كانت ترسل لشريف مكة المكرمة، ومن ذلك ما جاء في أوائل رجب لعام 1175هـ/28 يناير 1762م والتي حثت الشريف على استقبال وفد الحج الشامي حيث جاء في نصها: ” بعون الله هذا العام يتحرك والي الشام وأمير الحج الوزير عثمان باشا أدام الله جلاله إلى مكة المكرمة وهم في الطريق مع حجاج البيت العتيق ويعمل ليلاً ونهاراً على حفظ وحراسة حجاج المسلمين في مادن صالح والتعاون لحماية الحجاج من تعديات البدو وأشقياء العربان وإظهار الهمة بالتعاون مع محافظ جدة الوزير علي باشا أدام الله جلاله ... إلخ“⁽⁵⁷⁾. وقد تنوعت صور اعتداءات البدو على قوافل الحج نذكر منها ما حدث في 10 رجب لعام 1174هـ/14 فبراير 1761م حينما قام بعض العربان من قبيلة حرب الكائنين بالجديدة بوادي الصفاء إذ قامت هذه القبيلة بالإكثار من اعتداءاتها المستمرة على قوافل الحج مما جعل قضاة الحرمين الشريفين يحررون عريضة لشيخ الإسلام لينظر في شأنهم، ولقد كان رد شيخ الإسلام بشأنهم: ” هذه فتوى في حق قبيلة بني حرب الذين ارتدوا عن الإسلام ويستحقون القتل وهذه الفتوى أرسلت إلى أمير مكة المكرمة وإلى المدينة

المنورة ... إلخ»⁽⁵⁸⁾.

كانت الدولة العثمانية حريصة على إرضاء العربان حتى لا يكثروا من اعتداءاتهم، لذلك صدر أمر سلطاني في 23 من ذي الحجة لعام 1177هـ/22 يونيو 1764م، برفقة هذا الأمر من السلطان مبلغ 50 ألف قرش من أموال طرابلس الشام مع أمين الصرة الهمايونية الحاج حسين آغا، إلى حضرة الشريف مساعد بن سعيد أمير مكة المكرمة وذلك لإنهاء المنازعات السابقة بين الحجاج المصريين وبين عربان حرب، وقد تم إخراج المبلغ المذكور من أموال قلعة الشام ديناً على أن يتم دفعها فيما بعد من أموال مقاطعات طرابلس الشام احتساباً على مصاريف عام 1176هـ/1762م⁽⁵⁹⁾.

ومن أوجه اهتمام الدولة العثمانية بتوفير الأمن والسلامة لمن يرد إلى أمير مكة المكرمة ما جاء في نص الوثيقة المؤرخة في أواسط صفر لعام 1187هـ/6 مايو 1773م: "في هذه الدفعة ورد إلى دار السعادة أمير مكة المكرمة السيد علي من السادة الكرام وفي رجعته صدر الأمر الشريف القاضي بمزيد العناية والاهتمام بالمحافظة عليه. فعندما يصل الموصى إليه إلى أي قضاء تحت إدارتكم ومعه هذا الأمر الشريف ليكن مباته في مكان آمن، ومحفوظ في أثناء الليل، ويسافر بالنهار بحراسة الرجال بقدر الكفاية، وفي تنقلاته من قضاء إلى آخر ... إلخ"⁽⁶⁰⁾.

لقد كانت الدولة العثمانية تشدد على شريف مكة المكرمة بضرورة توفير الأمن لمرتادي مكة المكرمة وقد ظهر ذلك جلياً من خلال إحدى الرسائل المعتاد إرسالها من السلطان لشريف مكة المكرمة، ومن ذلك ما حدث في 15 من شهر ربيع الأول لعام 1185هـ/27 يونيو 1771م، التي طلب فيها السلطان من الشريف توفير الأمن والأمان للحجاج والزوار والأهالي وحث المشايخ والعربان ورؤساء القبائل على الدخول في طاعة الدولة⁽⁶¹⁾.

كانت مصر ترسل مجموعة من الجنود ليقوموا بحماية حجاج بيت الله الحرام داخل مكة المكرمة، ومنذ فترة من الزمن انقطع هؤلاء الجنود من مصر لهذا الغرض، فأصبح الأهالي والمجاورون يعانون من قلة الأمن، لذلك تقدم الأهالي لولاية مصر بضرورة تعيين مجموعة من الجنود كما كان بالسابق لحماية مكة المكرمة، لذلك جاء في نص الوثيقة المؤرخة في 30 ربيع الآخر لعام 1187هـ/19 يوليو 1773م مطالبة من السلطان للعناية بتوفير الأمن والراحة لأهل مكة المكرمة: "... وليكن في علمكم أن أمن وراحة الأهالي والمجاورين والزوار مطلب سلطاني، ولهذا عليكم السعي والاجتهاد في إخراج الجنود الجداوية المذكورين كل عام وإرسالهم ... إلخ"⁽⁶²⁾.

وفي أواسط رجب لعام 1187هـ/30 سبتمبر 1773م، كما أشرنا في السابق لخطاب التشريفات للشريف مساعد والذي برفقته العناية بتوفير الراحة والأمن للحجاج، أرسل خطاب أمر التشريفات للشريف سرور بن مساعد من السلطان بعد مقدمات التهئة والتي وجهها السلطان له، طالبه بضرورة حفظ وحراسة الحجاج المسلمين القادمين إلى مكة المكرمة من الأشقياء وقطاع الطرق ومن تعديت البدو وأشقياء العربان، وإظهار التعاون بينه وبين وزير جدة عمر باشا للسعي على خدمة الحجاج كما هو معتاد في كل سنة⁽⁶²⁾.

الخاتمة:

يتضح لنا من السابق ذكره خلال هذه الدراسة أن هناك اضطرابات قد صاحبت مالية مكة المكرمة خلال فترة عهد السلطان مصطفى الثالث خلال مدة الدراسة المشار إليها ، وقد كانت هذه الاضطرابات متنوعة ما بين السياسية والمتمثلة في أوضاع مكة المكرمة داخلياً فصراع الاشراف على منصب الشرافة شكل إحدى هذه الاضطرابات فكثرتها أدت إلى تأخر صرف هذه المخصصات ، وفي نفس الوقت انتقل هذا الصراع السياسي إلى مصر كونها المصدر الثاني من مصادر دخل مالية مكة المكرمة من خلال ارسالها ما يسمى بالخزينة الارسالية بعد الصرة المالية التي كانت تأتي من إسطنبول ، حيث كان الولاة المماليك في صراع مع الدولة العثمانية ، وهذا بدوره أيضاً شكل عائق ، ايضاً كان للعنصر الاقتصادي دور بارز في هذه الاضطرابات فالمسؤولين عن ارسال الأموال إلى مكة المكرمة وخصوصاً الولاة كان بينهم فساد واختلاس لهذه الأموال ، وكانت الوثائق قد وضحت لنا هذه الفساد ، كما كان فيضان النيل دوره ايضاً في حدوث هذا الاضطراب إذ أخرج إرسال الأموال العينية المتمثلة في الحنطة من الأرز والشعير والذرة ، كما اسهم ذلك بدوره في زيادة الأسعار وحدث المجاعات في بعض الأحيان ، ومن الاضطرابات التي نختم بها الأوضاع الأمنية في طريق الحج كانت تعديات العريان تشكل احد هذه العوائق ، نظراً لعدم وجود دخل لهذه العريان ، فكان لابد للدولة العثمانية من التدخل لوقف التعديات من قبلهم ، بتخصيص لهم مجموعة من الأموال لكي يأمن طريق الحج في المستقبل من تعدياتهم .

النتائج:

- من أهم النتائج التي خلصت اليها الدراسة :
- التعرف على أبرز ملامح الاوضاع التي صاحبت فترة ارسال مالية مكة المكرمة خلال العهد العثماني .
 - تحديد نوع الصعوبات التي واجهت مالية مكة المكرمة من سياسية أو اقتصادية أو أمنية .
 - التعرف على حجم المخصصات ونوعها التي أرسلت إلى مكة المكرمة سواء نقدية أو عينية .

التوصيات :

- ولعنا نخرج بمجموعة من التوصيات من هذه الدراسة وهي كالتالي :
- تكثيف الدراسات حول تاريخ مكة المكرمة مصحوبة بالوثائق التي تبين أبرز الاحداث بها .
 - التنقيب عن التاريخ المكي وخصوصاً بالقرن الثاني عشر الهجري المليء بالأحداث المهمة .
 - تزويد الباحثين بسلسلة من الوثائق التي تبين حج هذه المخصصات من زيارة الأرشيف العثماني.

الهوامش:

- (1) محمد علي بيومي، مرجع سبق ذكره، ص 439.
- (2) الأرشيف العثماني، تصنيف علي أميري، رقم 1/3618، مؤرخة في أوائل شعبان 1171هـ/12 أبريل 1758م، بشأن إرسال الشريف مساعد المجرمين المنفيين إلى مصر بسبب الشغب الذي أثاروه بمكة المكرمة.
- (3) داره الملك عبدالعزيز، تصنيف C.DAH، رقم: 10205، مؤرخة في أواخر جمادى الآخر 1172هـ/25 فبراير 1759م، بشأن منح شريف مكة المكرمة الخلع والقوب من السلطان العثماني.
- (4) الغازي عبدالله الحنفي المكي، إفادة الأنام بذكر أخبار البلد الحرام، تحقيق: عبدالملك بن دهيش، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، 1430هـ/2000م، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 633.
- (5) الأرشيف العثماني، تصنيف علي أميري، رقم 1/5231، مؤرخة في 25 جمادى الأولى لعام 1173هـ/13 يناير 1760م، بشأن تجاوزات والي الشام عبدالله باشا على أهالي الحجاز.
- (6) دحلان أحمد زيني، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، الطبعة الأولى، 1397هـ/1977م، مكتبة الكليات، ص 197.
- (7) داره الملك عبدالعزيز، تصنيف C.DH، رقم 6288، مؤرخة في 4 شوال لعام 1173هـ/16 مايو 1760م، بشأن التحري عن أحوال الشريف مساعد بن سعيد في إدارة شؤون مكة المكرمة.
- (8) أحمد بن سعيد: هو أحمد بن سعيد بن سعد بن زيد بن محسن بن الحسين بن الحسن بن أبي نمي، تولى من عام (1184-1195هـ/1781-1770م)، مدة حكمة كانت سنتين، وقعت في عهده عدداً من الحوادث لعل أبرزها وصول الجردة المصرية والتي كانت بقيادة محمد بك أبو الذهب ووقع بينه وبين ابن أخيه الشريف سرور بن مساعد أكثر من 15 موقعة عسكرية انتهت بوضع الشريف أحمد بن سعيد بالسجن حتى توفي في عشرين من شهر ربيع الآخر سنة 1195هـ ينظر إلى تاريخ = أمراء مكة المكرمة، عارف عبدالغني، ص 815، ويرجع أيضاً إلى أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، إسماعيل حقي جارشلي، ص - ص 186-185م، ويرجع إلى تاريخ أمراء البلد الحرام عبر عصور الإسلام، عبدالفتاح راوه، ص 324، ويرجع إلى خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، أحمد دحلان، ص 215.
- (9) عبدالفتاح راوه، تاريخ أمراء البلد الحرام عبر عصور الإسلام، 1407هـ/1986م، مكتبة المعارف، ص 319.
- (10) داره الملك عبدالعزيز، تصنيف C.EVK، رقم 629/31745 مؤرخة في 28 ربيع الأول لعام 1176هـ/16 أكتوبر 1762م، بشأن معاقبة الأشراف الذين يتعدون على الحجاج.
- (11) الأرشيف العثماني، تصنيف جودت، رقم 1/6744، مؤرخة في أوائل جمادى الآخر 1179هـ/17 نوفمبر 1765م، بشأن منع بعض الأشراف من الورد للأستانة دون إذن من أمير مكة المكرمة.
- (12) عبدالله بن الحسين: هو عبدالله بن حسين بن يحيى بن بركات وهو من ذوي بركات وذوي زيد حكم فقط ثلاثة أشهر من تاريخه (1884هـ/1770م)، ينظر: جارشلي، إسماعيل حقي، تاريخ أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة خليل مراد، ص 187.

- (13) إسماعيل حقي جارشلي، مرجع سبق ذكره، ص 185.
- (14) دارة الملك عبدالعزيز، تصنيف C.DAH، رقم 308/15400، مؤرخة في أوائل ربيع الآخر 1183هـ/6 أغسطس 1769م، بشأن النزاع بين الشريف مساعد بن سعيد والشريف عبدالله بن الحسن بشأن الإمارة.
- (15) لي بك: أحد حكام مصر تولى من عام (1187-1183هـ/1773-1769م)، ولد في سنة 1728م ببلاد الأباطة في القوقاز، وأن والده كان أحد قساوسة الكنيسة اليونانية وأنه أُسر في إحدى الغابات وجيء به إلى الإسكندرية حيث بيع كملك لمديري جمركها في سنة 1743م، وقدماه هدية إلى إبراهيم بك جاويش الإنكشارية، وبدأت بعد ذلك مرحلة التعليم والتدريب مثله كمثل أي مملوك، تفوق على رفاقه في ركوب الخيل واللعب بالجرید وضرب السيف والطنع واستخدام الأسلحة النارية لدرجة أنهم أطلقوا عليه لقب جني علي وكانت مدة حكمة 5 سنوات، ينظر: يحيى، جلال، مصر الحديثة، ص 234.
- (16) حسام عبدالمعطي، مرجع سبق ذكره، ص 37.
- (17) عبدالرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج3، تحقيق حسن جوهر وعمر الدسوقي والسيد إبراهيم، الطبعة الأولى، 1964م، لجنة البيان للنشر، ص - ص: 6-5.
- (18) حسن بك شبكة: (1188-1183هـ/1774-1769م)، كان أحد ولاة جدة وقعت في عهده عدد من الحوادث لعل أبرزها إرسال علي بك الكبير حملته على الحجاز سنة 1184هـ/1769م حيث عين من جهة مصر، حيث ذهب أبو الذهب لمصر بعد انتهاء الحملة المصرية على الحجاز وعينه بدلاً عنه على ولاية جدة، وقد حدثت من هذا الوالي بعض التدخلات في شؤون أمير مكة المكرمة وقتها الشريف أحمد بن سعيد مما جعل الشريف لرسل له جيشاً يزيد عن 4000 مقاتل يطلب منه الاستسلام أو القتال ولكنه رفض الاستسلام مما أدى إلى دخول قوات الشريف أحمد لجدة وقتلوا عدداً من الأتراك، وأما الوالي حسن شبكة فقد هرب من أحد أبواب جدة ومنها إلى مصر، وكانت مدة ولايته 5 سنوات. ينظر: الأنصاري، عبدالقدوس، موسوعة تاريخ مدينة جدة، ص - ص: 319، 320.
- (19) عبدالله غازي المكي، مصدر سبق ذكره، ص - ص 648-647.
- (20) أحمد زيني دحلان، مصدر سبق ذكره، ص 205.
- (21) أحمد زيني دحلان، مصدر سبق ذكره، ص 206.
- (22) دارة الملك عبدالعزيز، تصنيف C.DH، رقم 75/3731، مؤرخة في أواخر ربيع الآخر لعام 1187هـ/18 يوليو 1773م، بشأن تجاوزات الشريف أحمد بن سعيد وتدخله في شؤون ولاية جدة.
- (23) الشريف سرور بن مساعد: تولى من عام (1203-1186هـ/1788-1773م)، مدة حكمة 15 سنة ونصف أمضى الشريف سرور السنوات السبع التي أعقبت توليه الإمارة في صراع مع عمه الشريف أحمد بن سعيد في أكثر من 15 موقعة حُسمت لصالح الشريف سرور واستتب الأمن

- بالبلاذ في عهده طيلة فترة حكمة بمكة المكرمة، يرجع إلى أمراء مكة المكرمة في العصر العثماني، إسماعيل حقي جارشلي، ص 191، ويرجع إلى تاريخ أمراء مكة المكرمة، عارف عبدالغني، ص 815، ويرجع أيضاً إلى تاريخ أمراء مكة المكرمة عبر عصور الإسلام، عبدالفتاح راوه، ص 326.
- (24) عبدالفتاح راوه، مرجع سبق ذكره، ص 324.
- (25) الفاسي، أبي الطيب تقي الدين، شفا الغرام بأخبار البلد الحرام، ج2، مكتبة النهضة للنشر، تحقيق أصوله وعلقى حواشيه لجنة من كبار العلماء والأدباء، طبع بدار أجياد الكتب العربية، عيسى البابسي، 1956م، ص - ص 310، 311.
- (26) الأرشيف العثماني، تصنيف جودت عدلية، رقم 5721/1، مؤرخ في 10 رجب لعام 1174هـ/14/ فبراير 1761م، بشأن اعتداءات قبيلة حرب على قوافل الحج.
- (27) الهاشمي، عبدالمنعم، الخلافة العثمانية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م، بيروت، ص 396.
- (28) شيخ البلد: كان بمثابة وسيط أو ضابط اتصال بالتعبير الحديث بين الملتزم وأهل القرية ويبلغهم أوامر الملتزم ويعرض عليه طلباتهم وكان يقوم بالإشراف على الأراضي ويراقب تصرفات الأهالي واتجاهاتهم وتحركاتهم إذا فكروا في ترك الأرض التي يعملون في فلاحتها أو فكروا في الهجرة كليه من القرية، وكان شيخ البلد يعين من أهل البلدة ويختار من بين العائلات العريقة الثرية وكان يعتبر رئيس الموظفين المحليين في القرية ويحل محل الملتزم في أثناء غيابه، ولذلك كان يطلق عليه لقب «قائمقام» = وكان يوفر الأمن للفلاحين الذين يزرعون الأرض في منطقة الالتزام. ينظر: الشناوي، عبدالعزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، ص- ص : 131، 132.
- (29) فرج فؤاد، القاهرة، ج3، دار المعارف للنشر، القاهرة، ص 489.
- (30) الالتزام: فهو من الأنظمة التي طبقتها الدولة العثمانية في الأقاليم أو المناطق التي لم تخضع لنظام الاقطاع العسكري، والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية لم تبتكر نظام الالتزام فقد وجدته معمولاً به في بعض الأقاليم التي خضعت لها سواءً في الأناضول أو البلقان أو في شمال العراق، ولما فشل نظام المقاطعات أو الأمانات في المقاطعات أو الأمانات في مصر وأسفر تطبيقه عن عيوب كثيرة، رأت الدولة العثمانية أن تستبدل بهذا النظام نظاماً آخر هو نظام الالتزام، ومقتضى نظام الالتزام كانت الدولة تعهد بعد إجراءات معينة إلى شخص من ذوي النفوذ والثراء في العادة بجباية الضرائب المربوطة على الأراضي الزراعية والمقررة على الفلاحين في قرية أو أكثر من قرية لمدة زمنية محددة أول الأمر، وكان يطلق على هذا الشخص «الملتزم» وكان عليه قبل أن يباشر عمله كملتزم أن يدفع مبلغ من المال يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على المنطقة التي يمارس فيها اختصاصاته، وكانت هذه المنطقة تسمى (دائرة الالتزام). ينظر: الشناوي، عبدالعزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، ص- ص : 125، 126.

- (31) الجبرتي عبدالرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج1، تحقيق عبدالعزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 18.
- (32) زيدان جرجي، مصر العثمانية، هنداوي للنشر، القاهرة، 2012م، ص 125.
- (33) محمد علي بيومي، مرجع سبق ذكره، ص ص 416-417.
- (34) علي باشا مبارك، سلسلة الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، ج13، مكتبة الأسرة، 2008م، ص ص 55-56.
- (35) عبدالرحمن الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج1، ص - ص : 18-22.
- (63) المباشر: كان بمثابة وكيل القائمقام وبياصر اختصاصاته وصلاحياته حين يسافر القائمقام إلى القاهرة لمقابلة الملتزم. وكان من اختصاصاته قيد كل ما يدفعه فلاحوا الالتزام بالتفصيل في سجل خاص به. ينظر: الشناوي، عبدالعزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، ص 331.
- (37) الأرشيف العثماني، تصنيف جودت، رقم 1/7761، بدون تاريخ، بشأن خلاصة الأقباج المحصلة في ذمة والي جدة الوزير سعد الدين باشا من مال جمرك جدة.
- (38) داره الملك عبدالعزيز، تصنيف C.EVK، رقم 24328، مؤرخة في أوائل جمادى الأولى 1172هـ/2 يناير 1759م، بشأن طرد الشاب الذي يدير عين حنين وعرفات بمكة المكرمة.
- (39) داره الملك عبدالعزيز، تصنيف C.EVK، رقم 615/31020، مؤرخة في أواسط جمادى الآخر 1175هـ/9 يناير 1762م، بشأن دفاتر الصرة وتوزيعها على أهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة..
- (40) داره الملك عبدالعزيز، تصنيف C.EVK، رقم 18/858 مؤرخة في 15 رجب 1175هـ/8 فبراير 1762م، بشأن تحصيل المستحقات الخاصة بالحرمين الشريفين من أموال وأوقاف حلب.
- (41) الأرشيف العثماني، تصنيف جودت، رقم 1/31744، مؤرخة في 28 ربيع الأول 1176هـ/15 نوفمبر 1762م، بشأن خلاصة المادة من التحريات الواردة من حضرة الشريف بيد سلاح دار.
- (42) الأرشيف العثماني، تصنيف جودت رقم 1/6957، مؤرخة في 13 رمضان لعام 1178هـ/5 مارس 1765م، مصدر سبق ذكره.
- (43) الأرشيف العثماني، تصنيف جودت بلدية، رقم 1/2229، مؤرخة في أواخر صفر 1178هـ/27 أغسطس 1764م، مصدر سبق ذكره؛ وثيقة رقم 2/67، تصنيف C.NF مؤرخة في 17 شوال 1178هـ/8 أبريل 1765م؛ وثيقة رقم 27065، تصنيف KC.EV مؤرخة في أوائل ربيع الآخر 1186هـ/4 يوليو 1772م، مصدر سبق ذكره.
- (44) الأرشيف العثماني، تصنيف علي أميري، رقم 1/8160، مؤرخة في أواخر رمضان لعام 1179هـ/10 مارس 1766م، مصدر سبق ذكره.
- (45) العلوقة: كلمة عربية وهي المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان والراتب، وفي المحاسن اليوسفية: «فوق العسكر على جمع عظيم قد خرجوا بطلب العلوقة فأغاروا عليهم ... إلخ»، وهي في الإدارة العثمانية الراتب للعسكريين والمدنيين وكانت العلوقة تحسب على أساس الأجر

- اليومي، ويعطاها الإنكشارية مرة كل ثلاثة أشهر هجرية، وهي نظير الواجب، وفي الجبرتي: «فلما رأى طائفة العرب تناول الأمر وعدم التوصل إلى القلعة وامتناع من فيها وضرب المدافع عليهم ليلاً ونهاراً أجمع رأيهم على أن يولوا كتحدا علي النيكيجرية ويجلسوه بباب الوالي بطائفه من العسكر وينادوا في الشوارع بأن كل من كانت له علوفة في وجاقات مستحفظان يأتي تحت البيرق بالبوابة، ومن لم يأت بعد ثلاثة أيام ينهب بيته ففعلوا ذلك. ينظر: سليمان، أحمد السعيد، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص 152.
- (46) الأرشيف العثماني، تصنيف جودت داخلية، وثيقة رقم 1/4680، مؤرخة في 22 ذي الحجة لعام 1187هـ/5 مارس 1774م، بشأن قطع والي جدة عمر باشا العلوفات عن أهالي مكة المكرمة.
- (47) السيوطي الحافظ جلال الدين، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج2، تحقيق محمد أبو الفضل، 1418هـ/1998م، دار الفكر العربي للنشر، ص 317.
- (48) علي باشا السلحدار: أحد الوزراء اللذين قدموا إلى مصر في العاشر من شهر صفر سنة 1010هـ/1601م فاستمر والياً بها إلى السادس من شهر ربيع الثاني سنة 1013هـ/1604م، وكانت مدة ولايته سنتين وشهرين وعشرين يوماً، وكان شجاعاً سفاكاً لدماء المفسدين، وكان في زمن الغلاء العظيم وسبب ذلك قلة وفاء النيل بحيث أن أمين الحسبة أوقف مجموعة من الناس على الأفران يمنعون الناس من خطف = العجين، فكان علي باشا آخر من ولاة السلطان محمد بن مراد وكان أول من ولي على مصر في دولة السلطان أحمد. ينظر: الحنفي، أحمد شلبي عبدالغني، أوضاع الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص - ص : 127، 128.
- (49) أحمد شلبي عبدالغني، مصدر سبق ذكره، ص ص 9-10.
- (50) سماعيل باشا: من عام 1109-1107هـ/1697-1695م، قدم إلى مصر عن طريق البر منفصلاً عن تولية دمشق الشام عمرها الله بالذكر والتوحيد ما أن جلس عن الحكم حتى أن بدأ الناس بالبكاء فسأل عن هذا السبب فأتضح أنه من الغلاء بالأسعار والكرب الشديد حول إجراء العديد من الإصلاحات مثل تغيير بعض أسعار العملة بالبلاد محاولة منه لإصلاحات أحوال الناس بمصر. ينظر: الحنفي، أحمد شلبي عبدالغني، أوضاع الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص - ص : 197، 198.
- (51) أحمد شلبي عبدالغني، مصدر سبق ذكره، ص 11.
- (52) لاغاً: كلمة تركية من المصدر أغمق ومعناها الكبر وتقدم السن وقيل: أنها من الكلمة الفارسية (أقا) وجرى العرب على إضافة تاء إليها إذاً وقعت مضافاً تطلق في التركيبة على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة وعلى الخادم الخص الذي يؤذن له بدخول غرف النساء، ينظر: سليمان، أحمد السعيد، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص 17.
- (53) أحمد شلبي عبدالغني، مصدر سبق ذكره، ص ص 0-8.

- (54) محمد علي بيومي، مرجع سبق ذكره، ص 426.
- (55) حمزة باشا: « 1094-1091هـ/1683-1680م » هو أحد الوزراء الذين قدموا إلى مصر فأقام بها والياً إلى أن عزل فكانت مدة ولايته أربع سنوات. ينظر: الحنفي، أحمد شليبي عبدالغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص ص 177-178.
- (56) الأرشيف العثماني، تصنيف علي أميري، رقم 1/8160، مؤرخة في أواخر رمضان 1179هـ/10 مارس 1766م، مصدر سبق ذكره.
- (57) عبدالمنعم إيمان، العربان ودورهم في المجتمع المصري في أوائل منتصف القرن التاسع عشر، 1997م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص - ص : 19-20.
- (58) العياشي، ماء الموائد المعروف بالرحلة العياشية، ج2، طبع حجر بفاسي المؤدب، 1316هـ/1898م، ص 172.
- (59) دار الوثائق القومية، الروزنامة، الديوان العالي، سجل الصرة الرومية، رقم 5587، سنة 1171هـ/1757م.
- (60) دار الوثائق القومية، الروزنامة، الديوان العالي، سجل الصرة الرومية، رقم 5602، سنة 1173هـ/1759م.
- (61) دار الوثائق القومية، الروزنامة، الديوان العالي، سجل الصرة الرومية، رقم 5323، سنة 1173هـ/1759م.
- (62) دار الوثائق القومية، الروزنامة، الديوان العالي، سجل الصرة الرومية، رقم 5428، سنة 1176هـ/1762م.
- (63) دار الوثائق القومية، الروزنامة، الديوان العالي، سجل الصرة الرومية رقم 5323، سنة 1184هـ/1770م.
- (64) المصدر السابق.
- (65) لأرشيف العثماني، تصنيف علي أميري، رقم 1/23955، مؤرخة في أوائل رجب لعام 1175هـ/28 يناير 1762م، بشأن قرار سلطاني للشريف مكة المكرمة باستقبال وفد الحج الشامي وحمائته من قطاع الطرق أثناء وصوله.
- (66) الأرشيف العثماني، تصنيف جودت عدلية، رقم 1/5721، مؤرخة في 10 رجب 1174هـ/14 فبراير 1761م، مصدر سبق ذكره.
- (67) دارة الملك عبدالعزيز، تصنيف C.EVK، 526272/520، مؤرخة في 23 ذي الحجة لعام 1177هـ/22 يونيو 1764م، بشأن صرف مبلغ 50 ألف قرش لسد الخلاف بين الحجاج المصريين وبين عربان حرب.

- (68) الأرشيف العثماني، تصنيف علي أميري، رقم 2/6641، مؤرخة في أواسط صفر 1187هـ/6 مايو 1773م، بشأن توفير الحماية لحجاج الشام القادمين من مكة المكرمة.
- (69) دارة الملك عبدالعزيز، تصنيف C.DAH، 410/9 مؤرخة في 15 ربيع الأول لعام 1185هـ/27 يونيو 1771م، بشأن حث شريف مكة المكرمة على توفير الراحة والسلامة أثناء تنقلات أتباع شريف مكة المكرمة.
- (70) دارة الملك عبدالعزيز، تصنيف C.ZB، رقم 39/1923، مؤرخة في 30 ربيع الآخر لعام 1187هـ/19 يوليو 1773م، بشأن إرسال جنود مصريين لتوفير الأمن داخل مكة المكرمة.